نشرة البرلمانات العربية

نشرة فصلية تصدر عن مبادرة التنمية البرلمانية في المنطقة العربية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بمساهمة من المؤسسات البرلمانية العربية وأعضائها.

العدد ٣
تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩

الافتتاحية

تميّز الربع الثالث من العام ٢٠٠٩ بمرور ذكرى اليوم العالمي للديمقراطية الذي احتفلت به معظم دول العالم، وشكّل هذا الحدث مناسبة للتشديد على دور المؤسسة البرلمانية في ترسيخ المسيرة الديمقراطية بما يضمن المساواة بين الشعوب والأمم وازدهارها.

ويسرّنا أن نشارك قرّاءنا في عددنا الثالث بإحدى التجارب الناجحة لدولة عربية تسير قدماً في طريقها نحو إحقاق الديمقراطية، وذلك من خلال مساهمة السيدة أسيل العوضي، التي تكرّمت علينا بمشاركتنا تجربتها النيِّرة بصفتها واحدة من أربع نساء رائدات انتُخبن لمجلس الأمة، في حدث غير مسبوق في الكويت. تستعرض التحديات التي تواجهها المرأة الكويتية والإنجازات التي حققتها، الأمر الذي يبعث الأمل وخاصةً في نفس المرأة العربية، ويحثها على مواصلة نضالها لبلوغ المشاركة والتمثيل الحقيقيين.

أضحت الهيئات المناهضة للفساد محط الأنظار مؤخراً باعتبارها وسيلة للجم الفساد. ومن هنا، ارتأينا أن نسلِّط الضوء في هذا العدد على تجارب الدول العربية في هذا المضمار، ولاسيما على القوانين التي تنظّم هذه الهيئات. وفي هذا العدد أيضاً مقال يتناول دور المجتمع المدني في ممارسة الرقابة على البرلمان، كتجربة رياديّة في بعض الدول العربية تعزّز الشفافية والمساءلة داخل البرلمانات العربية.

إلى ذلك، انضمت إلى قائمة المواد التي تقدم النصح وتضيء على الأمن والديمقراطية والتنمية مطبوعتان قيّمتان تتمثّل أولاهما بالعدد الخامس من تقرير التنمية الإنسانية العربية الذي يتمحور حول موضوع أمن الإنسان العربي. ويحدد التقرير، والذي صدر في بيروت في تموز/يوليو من هذه السنة، سبع تحديات أمام إحقاق الأمن البشري في العالم العربي، رافعاً توصيات من شأنها مساعدة الدول العربية على تحسين الوضع على عدة مستويات.

أما المطبوعة الثانية، وهي عبارة عن كتاب حمل توقيع مبادرة التنمية البرلمانية في المنطقة العربية وجاء تحت عنوان: نحو تعزيز دور البرلمانات العربية في إصلاح تشريعات الأحزاب السياسية. تعرض هذه المطبوعة للقرّاء ما توصلت إليه مجموعة العمل حول البرلمانات وإصلاح قوانين الأحزاب السياسية التي أطلقتها مبادرة التنمية البرلمانية في المنطقة العربية في العام ٢٠٠٦. وبالإضافة إلى التقرير المتعلق بورشات العمل، تتضمن المطبوعة دراسات إقليمية أعدها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول مسائل جوهرية تؤثر في الحياة السياسية الحزبية، كتمويل الأحزاب وتنظيمها الداخلي وغيرها من المواضيع المفيدة لصياغة قوانين الأحزاب. ومن أهداف مجموعة العمل هذه بناء توافق حول المعايير الدنيا التي تحكم التشريعات المتعلقة بالأحزاب السياسية، وهي أيضاً مُتضمَّنة في هذه المطبوعة.

نود في الختام أن نتوجّه بالشكر إلى قرّائنا الذين يبدون اهتمامهم بالمواضيع التي نعالجها، وتشجيعهم لنا على مواصلة جهودنا نحو تعزيز الحياة البرلمانية في عالمنا العربي.

في هذا العدد

٢ أخبار البرلمانات العربية
تشريعات عربية

إضاءات:
٣ هيئات مكافحة الفساد: بعض التجارب العربية في قوننتها

٦ برلمانات العالم

موضوع العدد:
٧ مراصد مراقبة الأداء البرلماني: نزعة جديدة في المنطقة العربية

٨ نحو تعزيز دور البرلمانات العربية في إصلاح تشريعات الأحزاب السياسية

٩ الطريق الى البرلمان
بقلم السيدة أسيل العوضي، عضو مجلس الأمة الكويتي

١٠ تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية

ندعوكم لزيارة موقعنا:
www.arabparliaments.org

أخبار البرلمانات العربية

مجلس النواب اللبناني يفتح أبوابه أمام الطلاب في «اليوم العالمي للديمقراطية»

«أبواب مفتوحة» كان عنواناً ليوم نظّمه مجلس النواب اللبناني بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مقرّ مجلس النواب في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ إحياءً لـ اليوم العالمي للديمقراطية الذي أعلنته الجمعية العمومية للأمم المتحدة في العام ٢٠٠٧ من أجل الاحتفاء بالديمقراطية والتذكير بالحاجة إلى تعزيزها وحمايتها. عكس هذا الحدث التزام مجلس النواب اللبناني بالديمقراطية وأعطى لأكثر من ١٥٠ طالباً لبنانياً من جامعات وانتماءات مختلفة فرصة تمضية يوم كامل في مقرّ المجلس وذلك للتعرف على المؤسسة التشريعية واقسامها وآلية العمل فيها. استُهلّ هذا اليوم بعرض حول تاريخ وعمل مجلس النواب تلته جولة على أقسام مختلفة في المجلس بما في ذلك القاعة العامة للجلسات حيث دار نقاش مع عدد من النواب. وألقى رئيس مجلس النواب كلمةً شدّد فيها على أهمية الحفاظ على النظام الديمقراطي وطالب باعتماد الديمقراطية كأساس للمناهج المدرسية في لبنان.

الدورة العادية الثانية للبرلمان العربي الانتقالي

أُطلقت أعمال الدورة العادية الثانية للبرلمان العربي الانتقالي في دمشق، سوريا في ١٣ و١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩. ركّزت النقاشات على مسودة النظام الدائم للبرلمان العربي الذي يشمل أهداف البرلمان والعملية الانتخابية والعضوية وتمثيل الدول الأعضاء، بالإضافة إلى تمثيل النساء في البرلمان والدور الرقابي والتشريعي للبرلمان.

تشريعات عربية

إقرار الجزائر مشروع قانون الوقاية من الجرائم المتعلّقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات

أقرّت الجمعية الوطنية للشعب في الجزائر في شهر تموز/يوليو ٢٠٠٩ مشروع قانون حول الوقاية من الجرائم المتعلّقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. يساعد هذا الإجراء الجديد الحكومة على صياغة الترتيبات الفنّية الضرورية واستحداث الإطار القانوني الكفيل بمنع أي اعتداء إجرامي وإرهابي على نظم المعلوماتية الخاصة بالمؤسسات الحكومية من شأنه تهديد أمن الدولة. كما يرمي مشروع القانون إلى منع الجريمة المنظّمة والقرصنة وردع الإرهابيين في سعيهم إلى التحريض على الكراهية والترويج للعنف. وأكّد وزير العدل الجزائري على بقاء الحريات الفردية بمنأى عن الانتهاكات كون أي إجراء تتخذه الحكومة يستدعي موافقة القضاء.

انضمام العراق لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحّر

أقرّ مجلس النواب العراقي في ١١ أيار/مايو ٢٠٠٩ قانوناً يجيز انضمام العراق إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحّر. يهدف هذا القانون إلى منع التصحّر وتعزيز عملية ضبط الفيضانات وتقليص ظاهرة تغرين مجاري الأنهر والخزانات وقنوات الري، ويسمح باسترجاع الغابات بعد قطع الأشجار. كما جرى إعداد برامج لتطوير الغابات الحالية واستحداث غابات جديدة. علماً أنه يتم استنزاف حوالي ٢.٠٠٠ هكتار من الغابات الطبيعية كل سنة في العراق بسبب إنتاج الحطب والفحم. وستعجز الغابات عن تلبية الطلب ما لم يتم اعتماد قوانين وترتيبات وإجراءات مناسبة.

إضـــاءات

هيئات مكافحة الفساد: بعض التجارب العربية في قوننتها

أولت دول العالم خلال السنوات القليلة الماضية اهتماماً متزايداً بموضوع الفساد[١] لاسيّما النامية منها، نظراً لما يشكله من خطر على موارد الدول. فالفساد يقوض الديمقراطية وسيادة القانون ويهدد أمن المواطنين، ويضعف إمكانيات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ويعيق إمكانية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وفي هذا الإطار برز دور البرلمان في سن تشريعات تنشئ هيئات مكافحة الفساد وتنظم عملها. تلقي هذه المقالة الضوء على تجارب بعض الدول العربية في إنشاء هذه الهيئات ودور البرلمان في بناء إطار قانوني ينظم عملها.

الاتفاقات الدولية

ساهم المجتمع الدولي في زيادة الوعي حول مخاطر الفساد العابرة للحدود، فتم تبني العديد من الاتفاقات الإقليمية والدولية، من أبرزها اتفاقية الأمم المتّحدة لمكافحة الفساد UNCAC[٢]. وقّعت هذه الاتفاقية، حتى تاريخه، ١٤٠ دولة بينها ١٦ دولة عربية[٣]. توفر هذه الاتفاقية إطاراً شاملاً وملزماً لمكافحة الفساد، وتنص على ضرورة اتخاذ تدابير مؤسساتية لتفعيل سبل مكافحة الفساد. وقد نصت المادة السادسة[٤] منها على وجوب أن تكفل كل دولة طرف، وفقاً للمبادئ الأساسية لنظامها القانوني، وجود هيئة أو هيئات تتولى منع الفساد. في حين ألزمت المادة السادسة والثلاثين الدول الأطراف باتخاذ «ما قد يلزم من تدابير لضمان وجود هيئة أو هيئات متخصصة أو أشخاص متخصصين في مكافحة الفساد من خلال إنفاذ القانون». أما المادة الخامسة والستين فشددت على ضرورة اتخاذ التدابير التشريعية والإدارية اللازمة لضمان تنفيذ التزامات الدول الأطراف بمقتضيات هذه الاتفاقية.

تجارب عالمية

يواجه المشرّع تحديات عدة لدى سن قانون هيئات مكافحة الفساد. وأولى هذه التحديات هي اختيار أفضل نموذج لهيئة مكافحة الفساد على نحو يخدم مصالح الدولة. ففي حين عمدت بعض الدول إلى تأسيس هيئة أو هيئات جديدة لمكافحة الفساد، اتجهت دول أخرى إلى تعديل مهام مؤسسات موجودة لتشمل مسألة مكافحة الفساد، أو إلى دمج النموذجين. ويتوقف الخيار على عوامل عدة منها الإطار القانوني للدولة، والموارد المالية والبشرية المتاحة.

قوانين هيئات مكافحة الفساد في الدول العربية

أنشأت عدة دول عربية خلال الأعوام القليلة الماضية هيئات تهدف إلى مكافحة الفساد ومنها الأردن والجزائر والعراق وقطر والمغرب واليمن[٥]. وأظهرت التجارب العالمية أهمية عدة عوامل تساهم بشكل مباشر في نجاح أو فشل هيئات مكافحة الفساد، ومن أبرزها مدى استقلالية هذه المؤسسات ونطاق صلاحياتها. وتبين مقارنة سريعة لقوانين الهيئات في هذه الدول اختلافاً في درجة استقلالية الهيئة والصلاحيات الممنوحة لها.

استقلالية الهيئة

ترتبط هذه الهيئات برئيس الوزراء في الأردن، وبولي العهد في قطر، وبرئاسة الجمهورية في الجزائر، وبالوزير الأول في المغرب، فيما تخضع لرقابة مجلس النواب في العراق. وتتمتع هذه الهيئات في الأردن (مادة ٣) والجزائر (مادة ١٨) واليمن (مادة ٦) والعراق بشخصية اعتبارية ذات استقلالية مالية وإدارية بحسب القانون. فيما نص القانون المغربي على إدراج ميزانية الهيئة ضمن ميزانية الوزير الأول (المادة ١٦).

المهام والصلاحيات

تهدف هيئات مكافحة الفساد إلى تعزيز الشفافية والحكم الجيد من خلال اقتراح ووضع سياسات واستراتيجيات وطنية لمكافحة الفساد، والتنسيق مع المجتمع المحلي والدولي لتحقيق هذا الهدف. وفي حين اقتصر هدف الهيئة في المغرب على الوقاية من الرشوة، شملت أهداف الهيئة في الأردن مكافحة اغتيال الشخصية. كما اختلفت الصلاحيات الممنوحة للهيئة في الدول التي تتناولها هذه المقالة، ومنها:

- طلب المعلومات

منح قانون الهيئة في الأردن (المادة ١٧) والجزائر (مادة ٢٠) واليمن (مادة ٣٣) الهيئة صلاحية طلب المعلومات من أي جهة لزمت والاطلاع عليها.

- التقصي

تتمتع الهيئة في كل من الأردن (المادة ٧) وقطر (المادة ٣) واليمن (مادة ٣٤ - ٣٥) بصلاحية التحقيق في أي قضية فساد، أو شكوى تستلمها من المواطنين بشأن ممارسات تنطوي على فساد، من خلال جمع المعلومات واستجواب المعنيين عند اللزوم. أما في الجزائر فعلى الهيئة الاستعانة بالنيابة العامة لجمع الأدلة والتحري في وقائع ذات علاقة بالفساد (مادة ٢٠).

- تلقي إقرارات الذمة المالية

تتلقى الهيئة في العراق الكشوفات عن المصالح المالية لرئيس الجمهورية والبرلمانيين والوزراء وغيرهم من الموظفين العموميين بشكل سنوي وتقوم بمراجعة المعلومات المقدمة إليها، كما تتيحها للجمهور للاطلاع عليها (القسم ٧). كما تتلقى الهيئة في اليمن إقرارات الذمة المالية للموظفين العموميين بمن فيهم من أعضاء السلطتين التشريعية والتنفيذية (مادة ٨). أما في الجزائر، فيكون التصريح بممتلكات رؤساء وأعضاء المجالس الشعبية المحلية المنتخبة أمام الهيئة، في حين يكون التصريح بممتلكات رئيس الجمهورية وأعضاء البرلمان ورئيس الحكومة وأعضاؤها وعدد من الموظفين العموميين الآخرين أمام الرئيس الأول للمحكمة العليا، على أن تنشر المعلومات في الجريدة الرسمية خلال شهرين من موعد التعيين أو الانتخاب (مادة ٦).

مسؤولية تلقي إقرارات الذمة المالية في كل من والعراق (القسم ٧) واليمن (مادة ٨).

- إجراءات الضبط والمحاكمة واسترداد الأموال

للهيئة في الأردن ملاحقة كل من يخالف أحكام القانون، وحجز أمواله المنقولة وغير المنقولة ومنعه من السفر وطلب كف يده عن العمل من الجهات المعنية ووقف راتبه وعلاواته وسائر استحقاقاته المالية إذا لزم (المادة ٧). أما في الجزائر، فتقوم الهيئة

الهيئة المستقلة لمكافحة الفساد - هونغ كونغ

أسست هونغ كونغ عام ١٩٧٤ الهيئة المستقلة لمكافحة الفساد، وهي أولى المؤسسات من نوعها حول العالم، التي تهدف إلى مكافحة الفساد، والوقاية منه، ونشر الوعي حول مخاطره. وقد ساهمت عوامل عدة في نجاح هذه التجربة منها توفر الإرادة السياسية والثقافة السائدة (حيث تبنت هونغ كونغ قوانين لمكافحة الفساد والرشوة منذ العام ١٨٩٧، كما أسست قسماً تابعاً للشرطة مختص بمكافحة الفساد). كما أثبتت استقلالية الهيئة، وصلاحيات التقصي الواسعة التي أعطيت لها، إضافة إلى فعالية إدارتها الداخلية ونظام الضوابط والموازين (checks and balances) الذي طبقته، أهميتها في إنجاح هذه التجربة.

عـنـد الـتـوصـل إلـى وقـائـع ذات وصـف جـزائـي، بـتـحـويـل الـمـلـف إلـى وزيـر الـعـدل، الـذي يـحـظـر الـنـائـب الـعـام الـمـخـتـص لـتـحـريـك الـدعـوى الـعـمـومـيـة عـنـد الاقـتـضـاء (مـادة ٢٢). وتـتـلـقـى الـهـيـئـة فـي الـمـغـرب الـمـعـلـومـات الـمـتـعـلـقـة بـأفـعـال الـرشـوة، وتـقـوم بـتـبـلـيـغ الـسـلـطـات الـقـضـائـيـة إذا كـان مـن شـأن الأفـعـال الـمـذكـورة أن تشكل رشوة يعاقب عليها القانون (المادة ٨).

وقد نص قانون الهيئة في كل من الجزائر (مادة ٥١، ٥٧-٧١) واليـمـن (مـادة ٣٢) عـلـى اسـتـرداد الـمـوجـودات والعائدات والأموال غير المشروعة، وعلى ضرورة التعاون والتنسيق الدولي في هذا المجال.

- العقوبات

نص قانون الهيئة في الأردن (مادة ٢٢) والجزائر (مادة ٢٥-٥٠) واليمن (مادة ٤٠-٤١) والعراق (القسم السادس) على معاقبة مرتكبي جرائم الفساد بالتغريم المالي و/أو بالحبس.

- اقتراح القوانين

للهيئة في كل من العراق (القسم ٤) وقطر (المادة ٣) واليـمـن (مـادة ٨، ٢٠) تـقـيـيـم الـتـشـريـعـات واقـتـراح تشريعات جديدة لمنع ومكافحة الفساد ومواكبة الاتفاقيات الدولية. كما للهيئة في اليمن القيام بالدراسات حول إنشاء محاكم إدارية مختصة وتوصية الجهات ذات العلاقة بإنشائها وفقاً لأحكام القوانين ذات العلاقة.

لا تزال عدة دول عربية تناقش قانون هيئة مكافحة الفساد ومنها البحرين ولبنان وتونس والكويت. وعلى الرغم من عدم توفر نموذج واحد يلائم جميع الدول، إلا أن هناك عدة عوامل مؤثرة تساهم في تفعيل دورها. فبالإضافة إلى العوامل المذكور أعلاه من استقلالية وصلاحيات والموارد المتوفرة لهذه الهيئات لممارسة عملها، تلعب الإرادة السياسية وفعالية التنسيق مع المؤسسات الرقابية الأخرى الموجودة والدعم الذي تحظى به الهيئات من مختلف مؤسسات المجتمع المدني دوراً مهماً في تعزيز عمل هيئات مكافحة الفساد. كما برهنت التجارب العالمية أنه بالإضافة إلى قوانين هيئات مكافحة الفساد، هناك تشريعات أخرى

أساسية لنجاح عمل هذه الهيئات، ومنها قانون إشهار الذمة المالية وقانون الحق في الحصول على المعلومة وقانون مكافحة غسل الأموال وغيرها من القوانين التي تساهم في ترسيخ الشفافية والحكم الجيد في الدول.

١. وقد عرّف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الفساد كالآتي: إساءة استخدام القوة، المركز أو السلطة العامة لمصلحة شخصية - من خلال الرشوة والابتزاز والتأثير والمحسوبية والتزوير والاختلاس.
Fighting Corruption to Improve Governance: Policy Paper. UNDP, 1998.

٢. تبنّتها الجمعية العامة للأمم المتحدة بقرارها رقم ٥٨/٤ في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، ودخلت حيّز التنفيذ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥.

٣. وقّعت على الاتفاقية الجزائر والبحرين وجيبوتي وجزر القمر ومصر والأردن والكويت وليبيا والمغرب وقطر والسعودية والسودان وسوريا وتونس والإمارات واليمن. كما صدقتها الجزائر وجيبوتي ومصر والأردن والكويت وليبيا والمغرب وقطر وتونس والإمارات واليمن. وانضمت إليها العراق ولبنان وموريتانيا.

٤. نصت المادة ٦ على الآتي:
«١. تكفل كل دولة طرف، وفقاً للمبادئ الأساسية لنظامها القانوني، وجود هيئة أو هيئات، حسب الاقتضاء، تتولى منع الفساد، بوسائل مثل:
أ. تنفيذ السياسات المشار إليها في المادة ٥ من هذه الاتفاقية، والإشراف على تنفيذ تلك السياسات وتنسيقه عند الاقتضاء؛
ب. زيادة المعارف المتعلقة بمنع الفساد وتعميمها.

برلمانات العالم

٢. تقوم كل دولة طرف، وفقاً للمبادئ الأساسية لنظامها القانوني، بمنح الهيئة أو الهيئات المشار إليها في الفقرة ١ من هذه المادة ما يلزم من استقلالية، لتمكين تلك الهيئة أو الهيئات من الاضطلاع بوظائفها بصورة فعالة وبمنأى عن أي تأثير لا مسوّغ له. وينبغي توفير ما يلزم من موارد مادية وموظفين متخصصين، وكذلك ما قد يحتاج إليه الموظفون من تدريب للاضطلاع بوظائفهم.

٣. تقوم كل دولة طرف بإبلاغ الأمين العام للأمم المتحدة باسم وعنوان السلطة أو السلطات التي يمكن أن تساعد الدول الأطراف الأخرى على وضع وتنفيذ تدابير محددة لمنع الفساد.»

٥. اخترنا قوانين الهيئات التالية لمقارنتها وذلك على سبيل المثال لا الحصر.

أنشأ الأردن هيئة مكافحة الفساد بموجب القانون رقم ٦٢-٢٠٠٦.

وأنشأ العراق مفوضية النزاهة العامة بموجب القانون النظامي الصادر عن مجلس الحكم العراقي وفقاً للتخويل الممنوح من سلطة الائتلاف المؤقتة المنحلة بالأمر (٥٥ لسنة ٢٠٠٤)، ثم بدل اسمها الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥ لهيئة النزاهة (المادة ١٠٢).

وأُنشئت اللجنة الوطنية للنزاهة والشفافية في قطر بالقرار الأميري رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٧.

وأنشأ القانون رقم ٣٩ لسنة ٢٠٠٦ بشأن مكافحة الفساد في اليمن الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد.

وفي الجزائر أُنشئت هيئة الوقاية من الفساد ومكافحته بالقانون رقم ٠٦-٠١ الصادر في ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٦.

أما في المغرب، فاستُحدثت الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة بموجب المرسوم رقم ٢.٠٥.١٢٢٨ الصادر في ١٣ آذار/مارس ٢٠٠٧.

المراجع:

وحدة الدعم الإقليمية للشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد.

هيئة النزاهة في جمهورية العراق

http://www.nazaha.iq

Institutional Arrangements to Combat Corruption: A Comparative Study. UNDP, 2005.

The Establishment of Special Anti-Corruption Bodies: Overview of International Practice. Center for the Study of Democracy.

منتدى الأمناء العامون لبرلمانات آسيا والمحيط الهادئ

عُقد المنتدى الأول للأمناء العامين لبرلمانات آسيا والمحيط الهادئ في سيول في ٨ و٩ تموز/يوليو ٢٠٠٩ برعاية الجمعية الوطنية لجمهورية كوريا تحت شعار «فجر جديد لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ» وبحضور ٤٢ بعثة من الهيئات البرلمانية التابعة لـ٣٢ بلداً. وفّر المنتدى منصّةً لتبادل المعلومات والممارسات حول موضوع البرلمان الإلكتروني، وسمح للمشاركين بالوقوف على التكنولوجيا المستعملة في القاعة الرقمية للبرلمان الكوري وفي مكتبة الجمعية الوطنية. وخرج المنتدى بوثيقة نهائية، هي «بيان سيول»، شدّدت على أهمية التعاون بين البرلمانات في المنطقة.

اليوم العالمي للديمقراطية

احتفل الاتحاد البرلماني الدولي والبرلمانات من حول العالم في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ باليوم العالمي الثاني للديمقراطية. وقد تم اختيار تاريخ ١٥ أيلول/سبتمبر للاحتفال بهذا اليوم بمناسبة اعتماد الاتحاد البرلماني الدولي الإعلان العالمي حول الديمقراطية في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧.

الاجتماع السنوي الخامس لرئيسات البرلمانات

نظم المجلس الوطني في النمسا والاتحاد البرلماني الدولي الاجتماع السنوي الخامس لرئيسات البرلمانات يومي ١٣ و١٤ تموز/يوليو ٢٠٠٩ في فيينا، النمسا. وجرى التباحث في التحديات المرتبطة بتحقيق المساواة بين الجنسين، ولاسيما في موضوعين رئيسيين هما: العنف ضد النساء، ووقع الأزمة المالية الدولية على النساء. هدف الاجتماع إلى تقييم وتوثيق التقدم المحرز والتحديات المواجهة في معرض السعي إلى تحقيق المساواة بين الجنسين من أجل المساهمة في التحضيرات المتعلّقة بمراجعة السنة الخامسة عشرة لتطبيق منهج عمل بيجينغ في العام ٢٠١٠، والأهداف الإنمائية للألفية للعام ٢٠١٠ والمؤتمر الثالث لرؤساء البرلمانات للعام ٢٠١٠.

موضوع العدد
مراصد مراقبة الأداء البرلماني: نزعة جديدة في المنطقة العربية

يضطلع البرلمان بأدوار أساسية عديدة بينها الإشراف على السلطة التنفيذية، وهو دور يؤدي إلى إنشاء نظام من الضوابط والموازين ويعكس الحرص على حسن سير الديمقراطية. إلا أن السؤال الذي استقطب الانتباه مؤخراً هو: من الذي يشرف على البرلمان أو على الأقل يراقب الأداء البرلماني؟ تحمل مراقبة البرلمان منافع عدة لاسيما أنها تدفع بالمواطنين إلى انتخاب ممثليهم بناءً على خيار منطقي ومستنير وتعزز مساءلة البرلمانيين أمام الناخبين.

وسائل الإعلام والشفافية البرلمانية

تساهم الوسائل الإعلامية بشكل مباشر في جعل البرلمانات أكثر شفافية من خلال تغطية أنشطتها المختلفة، وهي أداة فعالة في البلدان التي تتميز بالشفافية في ممارستها الديمقراطية. أما في البلدان التي تتعثر فيها المسيرة الديمقراطية، فيضعف دور الإعلام خاصةً إذا حدّت المؤسسة البرلمانية من إمكانية نفاذ هذه الوسائل إلى المعلومات والإجراءات المتعلقة بها وقيّدت ما يمكن إعلانه للملأ. في هذا الإطار، تنخرط المؤسسات والوكالات الإعلامية العربية أكثر فأكثر في تغطية الأخبار والفعاليات البرلمانية، ويبدو أن التغطية هذه تزداد زخماً يوماً بعد يوم. على سبيل المثال، خصص عدد من الصحف الكويتية قسماً لتغطية أخبار البرلمان، ما يقدّم خير دليل على هذه الممارسات الفضلى ويشير إلى دور الإعلام في مراقبة البرلمانات وتعزيزها في المنطقة العربية.

مراقبة المنظمات غير الحكومية للبرلمانات

في إطار المعركة لإرساء الديمقراطية الشفافة القابلة للمساءلة، ركّزت منظمات من المجتمع المدني جهودها على مراقبة البرلمانات الوطنية بهدف إنشاء رابط وثيق ما بين الناخبين والمنتخبين. تعتمد المنظمات هذه في عملها على مبدأ تقديم المعلومات المتوافرة حول البرلمانات والنواب وعمليات التشريع والأنشطة والوثائق البرلمانية. ومن شأن هذه الخطوة أن تعزز إطّلاع المواطنين على المعلومات البرلمانية واعتماد النواب مقاربة شفافة في عملهم.

ومن الأمثلة على المنظمات هذه، نذكر «جمعية أوبينبوليس» في إيطاليا التي طوّرت أداة على الإنترنت لمراقبة البرلمان يمكّن المواطنين من متابعة مسار أي مشروع قانون أو مقترح قانون منذ طرحه حتى الموافقة عليه في مجلس النواب ومجلس الشيوخ. كما يمكّن البرنامج هذا من تعقّب عملية التصويت ويوفّر النفاذ إلى الوثائق والخطابات ذات الصلة وينشئ مساحة للمناقشة التفاعلية بين المواطنين حول التشريعات هذه.

يُعتبر انتشار مراصد الأداء البرلماني في المنطقة العربية ظاهرة حديثة نسبياً بدأها برنامج «مرصد التشريع في لبنان» (٢٠٠٤-٢٠٠٧) في المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم بهدف مراقبة مدى انطباق التشريعات قيد الدرس على دولة الحق وحقوق الإنسان. تلا هذا المشروع إنشاء مرصد الأداء النيابي اللبناني، ومرصد البرلمان الأردني الذي أطلقه مركز القدس للدراسات السياسية بالتعاون مع المعهد الديمقراطي الوطني (NDI) والوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID).

ينشط مرصد الأداء النيابي اللبناني منذ العام ٢٠٠٥، وهو يجمع المعلومات حول البرلمان والمعلومات ذات الصلة وينظّم الاجتماعات بين المواطنين وممثليهم. ويهدف المرصد من خلال إتاحة هذه المعلومات أمام المواطنين إلى نشر ثقافة الشفافية والمساءلة ومحاسبة النواب على أعمالهم ونشر التوعية السياسية حول التشريعات والأنشطة البرلمانية وتعزيز مشاركة المواطنين الفاعلة في الحياة السياسية.

من جهة أخرى، يجري مركز القدس الاستطلاعات الوطنية والاستشارات المتواصلة مع المجموعات

الرد البرلماني على العنف ضد النساء

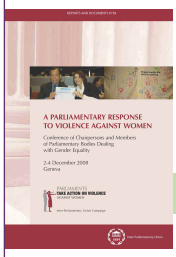

يتضمّن التقرير الذي نشره الاتحاد البرلماني الدولي مؤخراً مداولات المؤتمر الثالث لأعضاء الهيئات البرلمانية المعنيين بالمساواة بين الجنسين المنظّم من قبل الاتحاد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ تحت عنوان «الرد البرلماني على العنف ضد النساء». تطرّق المؤتمر إلى مسائل أساسية مثل المقاربات المتعلقة بالحد من العنف المرتكب ضد النساء، بالإضافة إلى التوجّهات الجديدة والأشكال الناشئة للعنف ضد النساء. كما سلّط الضوء على الأطر القانونية الدولية والإقليمية المستحدثة بهدف معالجة العنف ضد النساء، بالإضافة إلى سبل تأمين التمويل الضروري لإنفاذ هذه التشريعات والوسائل التي تسمح بمراقبة أعمال الحكومة في سياق هذا الإنفاذ. علاوةً على عروض الخبراء ودراسات الحالات واستعراض النقاشات، تضمّن التقرير التوصيات التي خرج بها المؤتمر.

المدنية وأعضاء البرلمان بهدف المساهمة في تعزيز الانفتاح البرلماني والشفافية والمساءلة، ويحتفظ بسجلات تصويت النواب وحضورهم الجلسات والاجتماعات البرلمانية ومشاركتهم فيها والمؤشرات الأخرى. كما نشر المركز مؤخراً سلسلة من التقارير من نوع جديد حول المراقبة البرلمانية في الأردن توفر المعلومات والتحاليل حول مختلف عناصر أداء البرلمان الأردني للمواطنين والمجتمع المدني.

إضافةً إلى ذلك، تُطوّر حالياً مشاريع مشابهة في المنطقة العربية على غرار الأراضي الفلسطينية المحتلة واليمن. ولا شك في أن المشاريع الواعدة هذه من شأنها أن تساهم في تعزيز شفافية البرلمانات العربية وبناء الثقة بينها وبين المجتمع المدني وتمكين المواطنين المطّلعين من مساءلة ممثليهم. أخيراً، من الجدير بالذكر أن عوامل عديدة تؤدي دوراً أساسياً في نجاح الممارسات الفضلى هذه ومنها توفّر الإطار القانوني الذي يعزز النفاذ إلى المؤسسات البرلمانية وشفافيتها. وقد اعتمدت برلمانات عدّة مؤخراً تشريعات حول حرية المعلومات، وأخرى ما زالت تناقش حالياً هكذا تشريعات بهدف تعزيز القيم والممارسات الديمقراطية في مجتمعاتها وترسيخها.

بناء المعرفة

نحو تعزيز دور البرلمانات العربية في إصلاح تشريعات الأحزاب السياسية

ضمن إطار جهودها لتعزيز قدرات البرلمانيين العرب وإنشاء شبكات برلمانية متخصصة، أطلقت مبادرة التنمية البرلمانية في المنطقة العربية في العام ٢٠٠٦ مجموعة العمل حول البرلمان وإصلاح قوانين الأحزاب السياسية، التي تضم أكثر من ثمانين برلمانياً وخبيراً من ثمانية دول عربية. تهدف المجموعة إلى مراجعة قوانين الأحزاب السياسية الحالية والمقترحة وتقييم تأثيرها على الحياة السياسية في الدول العربية، والتركيز على دور البرلمان في سن تشريعات متطورة للأحزاب السياسية.

نتج عن هذه العملية التشاورية التي امتدت على مدى ثلاث سنوات كم هائل من المعلومات. وقامت المبادرة، ضمن رسالتها في بناء ونشر المعرفة حول التنمية البرلمانية في المنطقة العربية، بإصدار كتاب بعنوان نحو تعزيز دور البرلمانات العربية في إصلاح تشريعات الأحزاب السياسية يضم الدراسات التي قُدمت في ورشات مجموعة العمل الثلاث والاجتماع الإقليمي إضافة إلى التقارير حول هذه الاجتماعات. كما يضم الكتاب المبادئ العامة للأحزاب السياسية في المنطقة العربية، والتي توصل المشاركون إلى توافق حولها.

أضيف إلى الكتاب قرص مدمج يحتوي فضلاً عن الدراسات والتقارير الواردة في الكتاب، قواعد معلومات قامت المبادرة بإطلاقها في سياق عمل المجموعة. توفّر قاعدة بيانات الأحزاب السياسية العربية معلومات حول أكثر من مئة حزب في أربع دول عربية، فيما تتضمن قاعدة التشريعات نصوص القوانين المتعلقة بالأحزاب السياسية كقوانين الأحزاب والجمعيات والإعلام في الدول العربية، بالإضافة إلى دساتير هذه الدول.

نأمل أن يساهم هذا العمل المتواضع في تطوير تشريعات الأحزاب السياسية، وتعزيز الحكم الجيد وترسيخ قيم الديمقراطية في مجتمعاتنا العربية.

الطريق الى البرلمان

بقلم السيدة أسيل العوضي، عضو مجلس الأمة الكويتي

قد يكون من السهل الآن الحديث عن تجربة تم تجاوزها بنجاح، إلا أنني دائماً ما أُذكّر نفسي بأن طريقي إلى البرلمان لم يكن مفروشاً بالورود، إذ كانت التجربة بقدر ثرائها وتميّزها، إلا أنها لم تخلو من العقبات والتحديات.

أولى تلك العقبات هي الثقافة الذكورية التي وجدت لها مكاناً في المجتمع، فقد تبنّتها المرأة والرجل، وهي تقوم بشكل أساسي على الفصل بين أدوار كل من المرأة والرجل، وتخص الرجل وحده في العمل السياسي والشأن العام دون المرأة. وهذا أمر طبيعي بعد سنوات من حرمان المرأة من ممارسة حقها السياسي الذي كفله الدستور الكويتي، فأصبح من الصعب على من عاش في ظل هذه الثقافة وتبنّاها أن يصوّت للمرشحة الأنثى حتى، علاوة على التحدي الآخر الذي واجهته وواجهته العديد من الزميلات اللواتي رشحن أنفسهن في الانتخابات وهي حداثة إقرار تعديل قانون الانتخاب الذي أعطى للمرأة حقها في التصويت والانتخاب في الكويت، فكانت انتخابات أيار/مايو ٢٠٠٩ ثاني تجربة انتخابية تشارك فيها المرأة الكويتية ترشيحاً وانتخاباً.

وعلى الرغم من التحديات المذكورة فقد كانت تجربة خوضي الانتخابات النيابية في أيار/مايو ٢٠٠٩ تجربة فريدة بكل المقاييس، تمكنت من خلالها المرأة الكويتية، ولست أنا فحسب، من تخطي معظم تلك الصعوبات. وفي ما يخص حملتي الانتخابية لم تتوج النتيجة بالفوز فحسب، بل أتى الفوز بنتيجة متقدمة جداً إذ حصلت على المركز الثاني في دائرة انتخابية عرفت باشتداد المنافسة فيها وشراسة واحتدام الصراع الانتخابي.

هذا الفوز كان ثمرة التفاف شعبي وإيمان بدور المرأة، بالإضافة إلى أنه ثمرة لحملة انتخابية جاءت مختلفة وغير تقليدية بكافة المقاييس، فكانت مختلفة في الطرح السياسي وأسلوب العمل. فكان التحدي الأول هو ألا أطرح نفسي كمرشحة امرأة أمثّل النساء وأدافع عن قضاياهن فحسب، بل كمواطنة تسعى لتمثيل الأمة والدفاع عن قضايا المجتمع ككل، فلم أكن أسعى لمقارنتي مع المرشحات النساء بقدر ما كان الهدف هو أن تكون المرأة منافساً حقيقياً للرجل المرشح ولسائر المرشحين رجالاً كانوا أم نساء.

كما طرحت الحملة نموذجاً مختلفاً للخطاب السياسي الهادئ والعقلاني الذي يعتمد على التحليل المنطقي والحقائق العلمية بعيداً عن التشنج والشعارات، إذ كانت البيئة السياسية محتدمة الصراع وكان من الضروري طرح اختلافي، ليس كوني امرأة، بل كمواطنة تملك رؤية لوطن جديد. وكان ذلك الخطاب معبّراً عن نبض الشارع وترجم تطلعات المواطنين لحياة أفضل عن طريق الاعتماد بشكل أساسي على التواصل مع الناس والتفاعل معهم بلغتهم المبسطة وطرح القضايا الحقيقية التي تمسهم، وتمسني معهم كوني مواطنة، دون الدخول في الصراعات السياسية الصغيرة. ركّز خطابنا السياسي على الإيجابية وزرع الأمل في المستقبل والإيمان بقدرتنا كمواطنين على تغيير واقعنا، فكان من الضروري أن يعي الجميع مسؤولياته في هذه المرحلة التاريخية من عمر وطننا.

إلا أنه وفي وسط ذلك كله، فقد كان أحد أهم أسباب النجاح برأيي هو القيادة الشابة وروح الجماعة التي كان لي الشرف في العمل معها كفريق واحد وهي التي قد حددت بطبيعتها أسلوب العمل والطرح الانتخابي. فلم تكن الحملة الانتخابية حملة أسيل العوضي، بل كانت حملة الشباب الكويتي، حملت آماله وطموحاته وطريقة عمله. فالحملة بأكملها أديرت من قبل شباب وشابات متميزين كانوا في موقع المسؤولية وتمكنوا من الإنجاز، فكانت الحملة دليلاً على قدرة الشباب في الكويت على قيادة العمل السياسي والإبداع متى أتيحت لهم الفرصة.

ولا يقف الأمر عند ذلك، فأنا مواطنة من بلد استطاع بشعبه تجاوز العديد من الصعوبات والتحديات على مر العصور، وإن كنا هنا نتحدث عن حملة انتخابية، إلا أن نموذجنا يعكس نماذج أخرى عديدة موجودة لدى أبناء وطني، فمتى منحوا الفرصة للعمل وتحمّل المسؤولية فإنهم سيتمكنون من بناء وطنٍ قويٍ آمنٍ ومزدهر.

المبادرة في سطور

إنّ مبادرة التنمية البرلمانية في الدول العربية هي مشروع مشترك أطلقه البرنامج العالمي لدعم البرلمانات وبرنامج إدارة الحكم في الدول العربية التابعان لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بدعم من الحكومة البلجيكية استجابةً للطلب المتنامي على المساعدة البرلمانية في المنطقة العربية. ترتكز هذه المبادرة على الأنشطة والنتائج والعبر المستخلصة وترمي إلى تعزيز الحكم الديمقراطي عبر الارتقاء بدور وقدرات وصورة المؤسّسات التشريعية في الدول العربية ودعم عمل الأعضاء والإدارات التابعة لها.

يمكنكم الاتصال بنا على البريد الإلكتروني التالي: sara.salman@undp.org

تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية

العدد الخامس من تقرير التنمية الإنسانية العربية

أطلق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في مؤتمر عُقد في بيروت في ٢١ و٢٢ تموز/يوليو ٢٠٠٩، العدد الخامس من تقرير التنمية الإنسانية العربية الذي حمل عنوان: «تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية»، والذي أعدّه باحثون مستقلون من المنطقة العربية.

نُظّم حفل الإطلاق في السراي الحكومي في بيروت بمشاركة دولة رئيس مجلس الوزراء اللبناني السيد فؤاد السنيورة وممثل أمين عام جامعة الدول العربية السيد عبد الرحمن الصلح.

في كلمة الافتتاح، أشارت الأمين العام المساعد للأمم المتحدة ومديرة المكتب الإقليمي للدول العربية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي السيدة أمة العليم السوسوة إلى أن تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٩ يدعو إلى التركيز على أمن المواطن كشرط أساسي لضمان أمن الدولة. ويحدّد التقرير سبع مخاطر تهدّد أمن الإنسان في العالم العربي ويوفّر التوصيات التي قد تساعد البلدان العربية على تدعيم أمن الإنسان وبشكل خاص: حماية البيئة، تعزيز حكم القانون، صون حقوق المرأة ومعالجة الأسس البنيوية الضعيفة في اقتصادات البلدان العربية المرتكزة على النفط، والقضاء على الفقر والمجاعة، وتحسين أنظمة الصحة العامة، وإنهاء الاحتلال والنزاعات المسلحة والتدخل العسكري.

في إطار إطلاق هذا التقرير، تُنظّم في المنطقة، وعلى مدى سنة، سلسلة من الطاولات المستديرة والنقاشات العامة. تنظّم هذه الحوارات والنقاشات بالتعاون مع مجلّة «وجهات نظر» المعروفة لإتاحة الفرصة أمام عدد كبير من صانعي القرار وقادة الرأي وهيئات المجتمع المدني لدراسة الخيارات المطروحة لمعالجة المخاطر التي يحدّدها التقرير ومناقشتها. وفي هذا السياق، عُقد أول نقاش في بيروت، في اليوم التالي لجلسة الإطلاق، ركّز على الإطار المفهومي والتعريف بالمصطلحات الواردة في التقرير الأخير.

غطّت مبادرة التنمية البرلمانية في المنطقة العربية (PDIAR) مشاركة اثني عشر نائباً في البرلمانات العربية في هذا الحدث من بينهم ست نساء بارزات، وذلك للاستفادة من المناقشات حول النتائج التي استخلصها التقرير والمساهمة في إغناء هذا الحوار الإقليمي حول أبرز التحديات التي تواجهها المنطقة وسبل الإصلاح نحو تحقيق التنمية الإنسانية.